

قضية

منذ «أحداث 30 يونيو» 2013، واندلاع حوادث عنف ضد مصر عقب عزل محمد مرسي، توسعت المحاكم ضد إعدام أحكام الإعدام التي شملت المئات من المتهمين، وهو ما ينظر إليه الكثير من الحقوقيين على أنه مخالف للمعايير الدولية ويشوبه إجراء أنه الكثير من التفرات

الإعدامات في مصر العدالة فوق المشنقة!

أحمد عاريد

في الثالث من تموز الماضي، قضت محكمة النقض المصرية بتأكيد حكم الإعدام بحق ثلاثة مواطنين (ياسر شكر وياسر الإباصيري المحترزين، ووليد حبيب غبابيا) على ذمة القضية «رقم 6300 لسنة 2013 كلى شرق الإسكندرية»، المعروفة إعلامياً بـ«أحداث مكتبة الإسكندرية»، وذلك على خلفية مقتل مواطنين وأفراد شرطة وأعمال شعب في الإسكندرية، شمال القاهرة، عقب فض اعتصامي النهضة ورابعة العدوية.
وبذلك، صار هذا الحكم باتاً ونهائياً، وفي انتظار التنفيذ.

من داخل عنبر الإعدام، حصلت «الأخبار» على شهادة أحد هؤلاء المتهمين، يقول فيها: «اسمي ياسر عبد الصمد شكر، أبلغ من العمر 43 عاماً، وأعمل محاسباً قانونياً، تم القبض عليّ يوم 26 فبراير (شباط) 2014 من منزلي إلى مبنى مديرية امن الإسكندرية، حيث تم إيداعي في الطابق الخامس المعروف باسم «السلخانة» يضيف ياسر مرتدياً البدلة الحمراء وهو بانتظار الموت فوق حبل المشنقة: «تم تعذيبني بالضرب المرحر وتعليقي وصعقي بالكهرباء في اعضائي الجنسية وباقي الأمانن الحساسة من جسدي، وتهديدي بإحضار زوجتي وتعزيتي أمام أفراد الشرطة وإحضار والدي ووالدي وتعذيبهما كذلك لإجباري على الاعتراف بكل ما يريد الضباط، ويتابع: «تناوب الضباط على تعذيبي واحدهم قال بكل غيظ انني أحد المسؤولين عن مقتل أخيه في أحد الأحداث.. تم منعي من النوم لمدة ثلاثة أيام حتى خارت قواي وأجبرت على الاعتراف امام كاميرا بانني أحد

مصر

أموال «الإخوان» إلى خزانة الدولة

وافق مجلس النواب المصري أمس، على قانون جديد ينظم إجراءات التحفظ والتصرف في أموال جماعة «الإخوان المسلمين» المصنفة إرهابية قانوناً، في خطوة نحو السيطرة على أموالها وضّم ممتلكاتها وأصولها إلى خزانة الدولة.

التشريع الجديد يأتي ضمن مساع تبدلها الحكومة المصرية لوضع جميع ممتلكات أعضاء الجماعة (السائلة والمنقولة) تحت تصرفها، وهي تقدر بمئات الملايين من الجنيهات، علماً بأن مجلس النواب غلّ مشروع القانون في المناقشات الأخيرة ليشمل «كافة الجماعات الإرهابية» في محاولة لإضفاء صبغة أكثر عمومية على القانون المستهدف به «الإخوان» دون غيرهم.

تصدر قرارات الإعدام بالجملة واعتمادا على قرانن ضائعة او مجهولفا

هذا السياق، يقول شريف عازز، وهو باحث حقوقي في المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إن الدافع وراء هذه الحملة اليس سرعة وتيرة إصدار أحكام الإعدام خاصة أثناء تجرى بشكل دوري وموسع على العشرات من المتهمين منذ عام 2013،

في واقعة مقتل 74 مشجعي النادي الأهلي، لذا يرى منظمو الحملة أنه من مشيراً إلى تنفيذ الحكم على 15 شخصا في يوم واحد. يضيف عازز: «كان ذلك أمرا مفاجئاً، وأخبار التنفيذ تصدر دوريا بحق منتهين استنفدوا إجراءات التقاضي واللعن، وهو ما قد يكون رداً على القضايا الإرهابية، لكنه تصرف غير سليم طبقاً للمعايير الدولية».

ومطلب الحملة من السلطات هو «تحقيقات جادة وحقيقية لمعرفة المتهمين الحقيقيين في أحداث الإرهاب عليها باستمرار في حال صدور حكم لمصلحة المتحفظ على أمواله.

مصدر برلماني لـ«الأخبار» أنه يهدف أيضا إلى «التحفظ على أموال اللاعب محمد أبو تريكة (نجم المنتخب المصري والنادي الأهلي سابقاً)، ولذلك يعمل البرلمان على إقراره قبل صدور حكم القضاء الإداري في الدعوى التي يطعن فيها أبو تريكة ضد قرار التحفظ على أمواله».

وباشترت السلطات المصرية منذ فترة التحفظ على عدد من الشركات والمدارس الخاصة والمدات المشهورة وشركات صرافة كبرى، باعتبارها من ممتلكات أشخاص اتهموا بدعم «الإخوان» وتوفير «دعم مالي لأنشطتها الإرهابية»، فيما تنظر المحاكم في طلبات عدة لرفع التحفظ عن الشركات والحسابات الخاصة سواء أمام محاكم القضاء الإداري أو



منذ عزل مرسي (2013) حظيت اوراق 2081 شخصا على الصفتي قبل الحكم بالإعدام (أي بي إيب)

العاصمة، وماري جرجس بطنطا، والمرقسية في الإسكندرية، إذ ضمت القضية 48 متهما منهم 34 قيد الاحتجاز و15 هاربا. ووفق حصر أجرته «المنظمة العربية لحقوق الإنسان» في بريطانيا، فإنه منذ أحداث عزل الرئيس السابق محمد مرسي، أحييت أوراق 2081 شخصا على المفتي كخطوة سابقة للحكم بالإعدام، كان منهم 138 حوكموا أمام محاكم عسكرية. وتم تأييد الحكم على 986 من العدد الإجمالي في 73 قضية مختلفة منها 13 نظرت أمام دوائر عسكرية، ومن بين تلك الأحكام استنفد 57 شخصا درجات التقاضي وصارت الأحكام بحقهم نهائية وواجبة التنفيذ. وقد نفذت السلطات المصرية الحكم بحق 27 منهم بالفعل في 5 قضايا مختلفة، من بينها 3 نظرت أمام دوائر عسكرية، فيما ينتظر 30 آخرون تنفيذ الحكم بحقهم في أي وقت.

أما منظمة «عدالة للحقوق والحريات»، فرصدت في تقرير آخر، عن أحكام الإعدام في أول 100 يوم من العام الجاري، إحالة أوراق 39 شخصا على المفتي، وإصدار حكم أول درجة بحق 36 متهماً، فيما استنفد 5 متهمين إجراءات التقاضي وهم في انتظار تنفيذ الحكم، بينما نفذت السلطات الإسكندرية 8 متهمين، وقبلت نقض 8 آخرين. يقول إسلام الربيعي، وهو باحث في المنظمة، إن هذه الأحكام وصفها المفوض الساسي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة وكذلك الأمين العام للمنظمة بأنها أحكام «تفقد ضمانات المحاكمة العادلة المنصفة»، وهو وصف ينطبق على ما شاهدناه في إجراءات المحاكم التي رصدناها.

يعطي الربيعي أمثلة على تلك الإجراءات بإنشاء دوائر استثنائية، وإصدار أحكام إعدام جماعية دون وجود قرينة أو دليل مادي ملموس، مضيقاً: «هناك حكم شهير صدر خلال نصف ساعة فقط قضى بإعدام أكثر من 500 شخص بالإضافة إلى 7 أنماط من الانتهاكات الصعبة بحق المتهمين ثم رصدها في القضايا وهي تعرض المتهمين للاحقء القسري حالة سبق إصرار وترصد ومعرفة سابقة بالقتل، وهو أمر لم يتحقق فيها ولا في كثير من القضايا... بجانب قدر كبير من الانتهاكات من مثل الاختفاء القسري والتعذيب بحق المتهمين وبعض الحالات لا يتم عسكرية تفقر إلى كثير من معايير المحاكمات العادلة».

أيضاً، قضت المحكمة العسكرية يوم الثلاثاء الماضي بإحالة أوراق 36متهماً على المفتي لإبداء الراي الشرعي في إصدار أحكام جديدة بالبراءة عنهم: «استقرت عقيدة المحكمة لتحريرات الأمن الوطني».

وند البلاد

في تونس، لا تستيق الدولة التطورات. وفي مسألة التنظيم المدني، كانت تدخلاتها (ولا تزال إلى حدّ بعيد) تأتي «في الوقت اللاحق» يستقر الناس في منطقة ما، يبنون بيوتاً كيفما اتفق، وعندما تبدأ ملامح حيّ بالبروز، تظهر الدولة وتبدأ عمليات «التهديب» و«الإدماج» لهذا السبب، ولغيره، ليس سهلاً أن تكون من سكان حيّ شعبيّ في تونس، فما بالك لو كان اسمه «دوّار هيشر».

الحيّ في الخطاب الإعلامي، وعلى غرار مختلف أشكال الوصم التي تقوم على ثنائيتين متناقضتين، هو في الوقت نفسه «بؤرة لتفريخ الأرهاب» و«مكان تزدهر فيه الجريمة»، وبذلك هو «منقطة» تحتاج إلى «ضبط». وبما أنّ أغلب التونسيّين والمراقبين من الخارج عامة، لم يسبق لهم أن زاروا المنطقة، أو عاشوا فيها، فقد صارت تلك الصورة سائدة.

لا يعني ذلك طبعاً أنّ الجريمة والتطرف غريبان عن الحيّ، لكن مغزى القول إنّ حصر الحياة الاجتماعيّة لعشرات آلاف الناس بين هذين التقيضين، اختزال يخلّ بالفهم بالتالي، يمكن لمن زار المنطقة مراراً، كما لمن أقام فيها، القول بارتياح إنّ «دوار هيشر غير موجود»، فهو صورة متخيلة أكثر من كونه حقيقة قائمة.

النشأة والتطور: «إطفاء الحرائق»

في بداية القرن العشرين، سطت فرنسا على ما يقارب مليون هكتار (نحو 10 آلاف كيلومتر مربع) من الأراضي التي تستغلها القبائل بصفة مشتركة، وذلك بحجة أنّ لا مالك لها، وجعلت من أهلها عمالاً لدى الغالحيين الفرنسيّين، والأوروبيّين، الذين استجلبتهم، وجعلتهم فلاحين من دون أرض. في حينه، بدأت موجات النزوح نحو العاصمة والمدن الكبرى بحثاً عن عمل.

أما بعد الاستقلال في منتصف الخمسينيات، فقد بدأت الدولة بوضع برامج «للضّاء على الأكوخ»، وتمّ وضع مخططات لبيع أراضٍ ومساكن منمّطة، وأوكلت المهمة إلى عدد من المؤسسات مثل «الشركة الوطنيّة العقاريّة»، و«الوكالة العقاريّة للسكنى» و«الصندوق الوطنيّ لتحسين المسكن». لكنّ ذلك لم يوقف البناء غير المنظم، خاصة في ظل استمرار تدفقّ الناس من الأرياف إلى المدن.

في السبعينيات، بدأ حيّ «دوار هيشر» بالبروز، وتوسّع عبر العقود اللاحقة، ولا يزال يكثر إلى اليوم، على المستوى الشعبي، يُعرف أيضاً بـ«الدّيرة»، وهي كلمة تعود إلى انفجار معمل لصنع الذخيرة في نهاية الستينيات، وهي تحريف لكلمة «poudrière» الفرنسيّة.

في فترة التأسيس، لم يكن يوجد فصل بين هذا الحيّ والأحياء الجاورة، خاصة «حيّ التضامن». ما حصل لاحقاً يندرج عملياً في خانة توزيع الثقل الشعبي، والفقر والبطالة، بين محافظتي أريانة ومنوبة التي أنشئت في مطلع الألفيّة وألحق بها «دوار هيشر». تواصلت مع سياسة «الترقية الاقتصادية والاجتماعيّة»، بدأت الدولة عدداً من المشروعات، جرى استغلال أرض على الحدود الشرقيّة للحيّ، تمتد على مساحة 60 هكتاراً (0,6 كيلومتر مربع)، لإنشاء منطقة صناعيّة نهاية الثمانينيات، صارت اليوم تشغّل أكثر من 10 آلاف عامل. وإلى جانب العامل، وفي بوابة الحيّ، جرى «زرع» فيلات وعمارات الطبقة الوسطى يسكنها أساساً موظفون الدولة (بعضها مساكن مهنّيّة لعناصر من الجيش)، وهي سياسة بدأها بن عليّ وشملت أغلب الأحياء الشعبيّة، لمنع نشوء «بؤر فقر».

ابعد من سياسة الدولة

اليوم، يبوّي الحيّ حوالي 85 ألف ساكن. على مساحة لا تتجاوز 9,5 كيلومترات مريّعة. تحدّه من الشرق منطقة صناعيّة وحيّ التضامن، ومن الشمال جبّاتٌ وسفح جبل، ومن الجنوب سكة قطار تفصله منطقتان سكنيتان، ومن الغرب أراضٍ زراعيّة تصدّد التحول إلى امتداد يتوسّع فيه. يعمل معظم سكان الحيّ في وظائف دنيا، من العمل في البناء والمعامل إلى الرتب الصغرى في الجيش والشرطة، أو في أعمال تجاريّة حرّة تتركز غالباً في المتاجر أو السوق المحليّة. تظهر الأرقام الرسميّة أنّ نسبة الأميّة لدى الشباب أقلّ من المستوى الوطنيّ (المتدني أصلاً، 4 في المئة). أما نسبة التمدّرس الجامعيّ لدى الشباب فهي مماثلة للمعدل الوطنيّ (حوالي 40 في المئة)، أما بطالة المتخرّجين الجامعيّين فهي أعلى من المعدل الوطنيّ (حوالي 20 في المئة) بعشر نقاط متويّة.

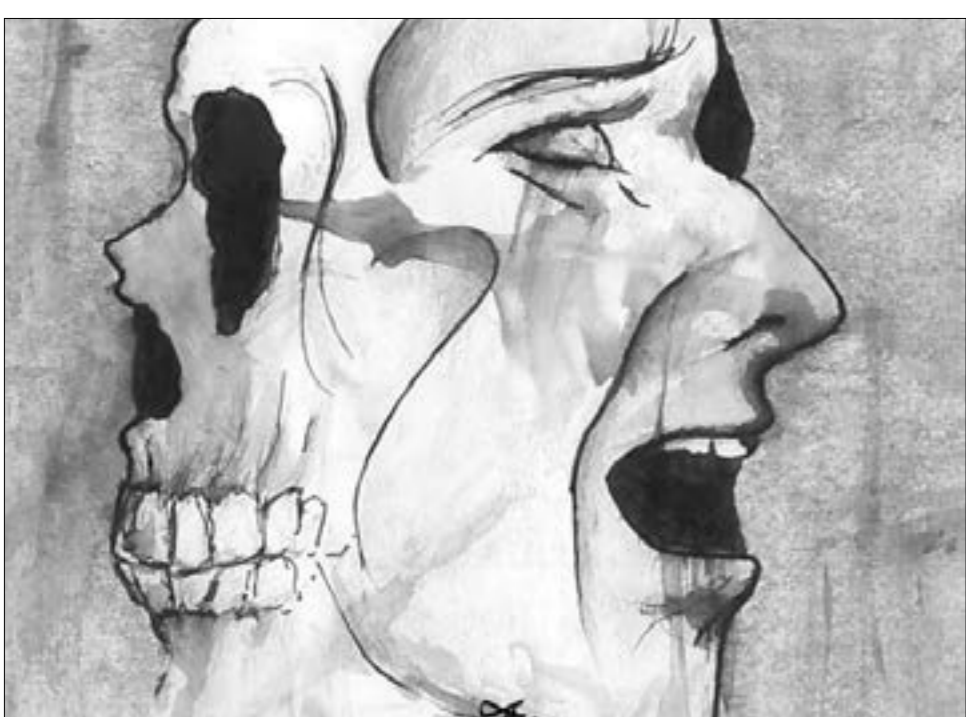
اللسان، 17 نيسان 2018 العدد 3444

25 العالم

وصفة

على بعد نحو ثمانية كيلومترات عن مركز العاصمة التونسية، يقع حي اسمه «دوّار هيشر». هناك ضواحيها الكثيرة، تلاحقه النظرات «المستشرفة» التي تبحث عن صور متخيلة تُضفي المعنى على عالمها

دوار هيشر... غير موجود



يبوّي الحيّ حوالي 85 ألف ساكن (رسم السازوا جوسيب)

كثيرة، قادمين في أغلبهم من خارج الحيّ. اختلاف الجمهور المُستهدف قد يُفسّر عدم مهاجمة السلفيّين للمتصوفة أيام سطوتهم البائدة، رغم تآفرهم الفكريّ، وتعاملهم بخشونة مع «العصاة» والأمن. تجمع شبان الحيّ علاقة متوتّرة بالسلطة، وخاصة بالأمن. يروي الصديق: «خلال نشأتي اعتدت رؤية الدوريات العززة للحرس الوطنيّ تجوب الحيّ، وكان من الروتينيّ توقف سيارات الرتل أمام مقهى ما ومن ثمّ اقتياد رواه إلى المخفر من دون موجب، أو ملاحقة عناصر ملثمين ومسلحين بهراوات من أخشاب الشجر لشباب «زائدين عن الحاحة»، وترحيلهم بعد القبض عليهم لتأدية الواجب العسكريّ». انتهى كلّ ذلك اليوم، لكن، وكما تظهر دراسة ميدانيّة حديثة، قامت بها منظمة «انترناشيونال ألرت»، لا تزال الريبة تجاه الأمن موجودة لدى أغلب الشبان المستجوبين، وهو أمر تجسّد في حرق مخفر «الحرس» الأساسيّ في الحيّ (يوجد مخفران آخران) لما لا يقلّ عن مرتين، منذ حرقه أوّل مرّة خلال أحداث الثورة.

المشكلة الكبرى، حسب ما تقول نتائج الدراسة، هي «الوصم» الذي يشعر به الشبان بسبب انتمائهم إلى الحيّ، ويرون أنّ الإعلام قد أسهم في ذلك، وهو بالتأكيد استنتاخ صائب، فبعض «برامج الجريمة المتلفزة مثلاً تُركّز عليها بشكل شبه حصريّ على أحياء العاصمة الشعبيّة، وهي تجعل حالات فرديّة (مهما كثر عددها) معياراً للتمثيل، ويرتبط الأمر بشكل كبير بغياب هياكل تنظيم مدنيّ وسياسيّ عن «دوار هيشر». فرغم أنّ الجزء الأكبر من سكانه عمال، ورغم وجود المنطقة الصناعيّة، فإنّ نشاط النقابات شبه معدوم، وباستثناء حركتي «نداء تونس» و«النهضة»، لا يوجد مقر أو نشاط لأيّ أحزاب أخرى، فيما بدأت بعض الجمعيات تظهر وتنشط، ولو باستحياء.

غياب هذه الهياكل التي يمكن أن تنظم حالات الاحتجاج العفويّ وتقديم خطاياً مضاداً حول الحيّ أسهم في تجذير الخطاب السائد، «من الناحية الشخصية»، صارت ردود فعل الناس، عند الإبلاغ عن الأمر نفسه على ردد الفعل عند أوّل معاينة شخصيّة إقامتيّ في الحيّ، متوقّعة وتحوّم غالباً حول التساؤل عن تفاصيل المكان الخطر»، يضيف الصديق. ينطبق لكنّ من الأشياء التي لا يُحكى عنها، أنّه على بعد بضع مئات من الأمتار من المسجد الذي رفعت على صومعته «رأية العقاب»، لمدة شهر أو يزيد، توجد زاوية صوفيّة تأسّست على يد شابٍ حوّلته قبيلة من مخلفات الحرب العالميّة، أفقدته بصره، إلى شيخٍ طريقة الفرق بين نمطيّ الدين، هو أنّ «الجهاديّة» اجذبت أساساً الفقراء، من ذوي السنويّ التعليميّ والثقافيّ المتدنّي، فيما تتكوّن تواة الزاوية من مرديدن الثريا، ومتفقّين في حالات

أساساً، ويمكن أن تستمع بلا نهاية إلى قصص «الحرق» ومغامراتهم في بلاد أوروبا. انضم إليهم مئات آخرون هاجروا في فترة الثورة (وصل إلى أوروبا حينها حوالي 20 ألف مهاجر تونسيّ غير شرعيّ)، بعضهم عاد خانباً وبعضهم لا يزال هناك. خرج من الحيّ أيضاً عشرات من الشبان، توجهوا إلى سوريا أو غيرها من المناطق الساخنة، أو شاركوا في عمليات إرهابيّة في تونس، بعدما ضربت موجة «السلفيّة الجهاديّة» الحيّ في السنوات الثلاث اللاحقة على سقوط نظام بن عليّ.

لكنّ من الأشياء التي لا يُحكى عنها، أنّه على بعد بضع مئات من الأمتار من المسجد الذي رفعت على صومعته «رأية العقاب»، لمدة شهر أو يزيد، توجد زاوية صوفيّة تأسّست على يد شابٍ حوّلته قبيلة من مخلفات الحرب العالميّة، أفقدته بصره، إلى شيخٍ طريقة الفرق بين نمطيّ الدين، هو أنّ «الجهاديّة» اجذبت أساساً الفقراء، من ذوي السنويّ التعليميّ والثقافيّ المتدنّي، فيما تتكوّن تواة الزاوية من مرديدن الثريا، ومتفقّين في حالات

أساساً، ويمكن أن تستمع بلا نهاية إلى قصص «الحرق» ومغامراتهم في بلاد أوروبا. انضم إليهم مئات آخرون هاجروا في فترة الثورة (وصل إلى أوروبا حينها حوالي 20 ألف مهاجر تونسيّ غير شرعيّ)، بعضهم عاد خانباً وبعضهم لا يزال هناك. خرج من الحيّ أيضاً عشرات من الشبان، توجهوا إلى سوريا أو غيرها من المناطق الساخنة، أو شاركوا في عمليات إرهابيّة في تونس، بعدما ضربت موجة «السلفيّة الجهاديّة» الحيّ في السنوات الثلاث اللاحقة على سقوط نظام بن عليّ.

لكنّ من الأشياء التي لا يُحكى عنها، أنّه على بعد بضع مئات من الأمتار من المسجد الذي رفعت على صومعته «رأية العقاب»، لمدة شهر أو يزيد، توجد زاوية صوفيّة تأسّست على يد شابٍ حوّلته قبيلة من مخلفات الحرب العالميّة، أفقدته بصره، إلى شيخٍ طريقة الفرق بين نمطيّ الدين، هو أنّ «الجهاديّة» اجذبت أساساً الفقراء، من ذوي السنويّ التعليميّ والثقافيّ المتدنّي، فيما تتكوّن تواة الزاوية من مرديدن الثريا، ومتفقّين في حالات